أحكام وشروط خاصية تشغيل بطاقات البنك العربي على المحافظ الرقمية

تنظم الأحكام والشروط التالية آلية إستخدام البطاقات الصادرة من البنك العربي على المحافظ الرقمية على أجهزة العملاء .

تشكل هذه الشروط والاحكام اتفاق قانوني مُلزِم بين العميل والبنك العربي وينطبق على العميل و/أو أي شخص آخر يفوضه العميل لاستخدام البطاقات بنظام المحفظة الرقمية . يتعين على العميل مراجعة هذه الشروط والاحكام بعناية قبل إضافة أو استخدام أي بطاقة على نظام المحفظة الرقمية ، ومن خلال قيامه بذلك، يوافق العميل على الالتزام بهذه الشروط والاحكام . تتم قراءة هذه الشروط والأحكام مع أحكام وشروط الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف المتنقل، وأحكام وشروط الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمات الحساب، وأحكام وشروط بطاقة الائتمان. في حال عدم التوافق بين هذه الشروط والأحكام والشروط السالفة الذكر، تكون هذه الشروط والأحكام هي الواجبة التطبيق.

1. التعاريف

- "البطاقة" تعني بطاقة الائتمان أو الخصم المباشر أو البطاقة مسبقة الدفع الصادرة عن البنك العربي إلى العميل والتي لا تكون منتهية الصلاحية أو محجوبة أو معلقة أو ملغاة. "العميل" يعنى صاحب الحساب المصرفي المتعلق ببطاقة البنك العربي أو صاحب حساب البطاقة الصادرة عن البنك العربي.
- "الجهاز" يعني أي هاتف ذكي أو جهاز لوحي أو ساعة ذكية أو أي جهاز آخر والذي يقرر البنك العربي أنه مؤهل لتسجيل بطاقات البنك العربي ليتم استخدامه في إطار نظام المحفظة الرقمية .
- "المحفظة الرقمية" تعني خدمة الدفع المتاحة والمدارة من قبل أطراف ثالثة والتي تمكن حاملي الأجهزة من الدفع باستخدام بطاقات مسجلة على تلك الأجهزة.
- "رمز المرور" يعني الرمز السري المطلوب لفتح أي جهاز، بما في ذلك كلمة مرور أو رمز مرور معرف نمطي أو محدد بيولوجي للهوية (بحسب الحال).

2. أحكام عامة

أ. يكون العميل مسؤولا بشكل منفرد على المحافظة على أمن وسلامة الجهاز وسرية غلق الجهاز ورمز التعريف الشخصي ورمز المرور وغيرها من وسائل الدخول إلى المحفظة الرقمية أو بيانات اعتماد البطاقة أو أي معلومات شخصية او معلومات سداد أخرى بشأن الجهاز .لدى مشاركة الجهاز و/أو وسائل الدخول مع أي شخص، قد يكون ذلك الشخص قادرا على استخدام البطاقات والدخول إلى المعلومات الشخصية ومعلومات السداد المتوفرة في نظام المحفظة الرقمية .ينبغي على العميل الحفاظ على أمن وسلامة الجهاز وبيانات التعريف الشخصية بنفس حرصه على حماية أمواله النقدية أو شيكاته أو بطاقة الخصم أو الائتمان الخاصة به، وغيرها من أرقام التعريف الشخصية وكلمات المرور.

ب. إن الأحكام والشروط التي تحكم حساب و بطاقة العميل لا تتغير عند إضافة بطاقته إلى المحفظة الرقمية .ببساطة تتيح المحفظة الرقمية للعميل طريقة أخرى لإجراء عملياته الشرائية باستخدام البطاقة. إن أي فوائد أو رسوم أو تكاليف مطبقة على بطاقة العميل ستكون مطبقة أيضا عندما يستخدم المحفظة الرقمية للوصول إلى بطاقته. قد يقوم مزود خدمة المحفظة الرقمية وأطراف ثالثة أخرى مثل شركات الاتصالات اللاسلكية أو مزودي خدمة البيانات بفرض رسوم على النحو المحدد من قبلهم ويتحمل العميل تلك الرسوم دون أية مسؤولية على البنك.

3. إضافة بطاقة البنك العربي إلى المحفظة الرقمية وإلغائها

يمكن للعميل إضافة بطاقاته من البنك العربي إلى المحفظة الرقمية عن طريق اتباع تعليمات مزود المحفظة الرقمية. إن بطاقات البنك العربي التي يحددها البنك هي وحدها فقط المؤهلة ليتم إضافتها إلى المحفظة الرقمية. في حال لم يكن أداء البطاقة أو الحساب جيداً، فلن تكون البطاقة مؤهلة للتسجيل في المحفظة الرقمية. عند إضافة بطاقة إلى المحفظة الرقمية ، فإن المحفظة الرقمية ستتيح للعميل استخدام البطاقة لإجراء المعاملات في المواقع التي تكون فيها المحفظة الرقمية مقبولة. قد لا تكون المحفظة الرقمية مقبولة في جميع الأماكن التي تقبل التعامل ببطاقات البنك العربي.

ينبغي على العميل الاتصال بمزود خدمات المحفظة الرقمية للتعرف على كيفية إزالة البطاقة من المحفظة الرقمية. يمكن للبنك العربي أيضاً ايقاف البطاقة في المحفظة الرقمية في أي وقت بناءا على طلب العميل.

4. الخصوصية و الأمن

1. لن يكون البنك العربي مسؤول عن أي خسارة يتكبدها العميل نتيجة استخدامه للمحفظة الرقمية.
2. في حال الإحتيال أو فقدان أو سرقة الجهاز، يكون العميل ملزما فوراً بإبلاغ البنك عن مثل ذلك الفقدان أو السرقة، بالإضافة إلى الأطراف ذوي العلاقة مثل مزود خدمة الإتصالات وغيره. وبناء على ذلك سيقوم البنك بترتيب إيقاف البطاقة على المحفظة. وبالرغم من ذلك، سيكون بإمكان العميل مواصلة استخدام البطاقة العادية. ويلتزم العميل بتعويض البنك عن أية مطالبات أو تكاليف أو رسوم أو خسائر تقع بخصوص أية معاملات تمت بإستخدام جهاز العميل قبل إبلاغ العميل للبنك بالإحتيال أو الفقدان أو السرقة أو الطلب من البنك بإيقاف البطاقة.
3. يحتفظ البنك، حسب تقديره المطلق، بحق رفض السماح بأي معاملة في حال ارتيابه بأن هناك خرق لشروط الإستخدام أو وقوع إحتيال أو نشاط غير قانوني.
4. عند إضافة بطاقة إلى المحفظة الرقمية ، يقوم البنك بتجميع معلومات معينة من العميل للتحقق من هوية العميل، من أجل تمكين العميل من إستخدام البطاقة وتسهيل الإشتراك في المحفظة الرقمية.
5. يقوم البنك كذلك بطلب معلومات حساب معينة تتعلق بكل بطاقة يختارها العميل للإستخدام في المحفظة الرقمية ، بما في ذلك بيانات أحدث معاملة، لكن ليس كامل رقم حساب البطاقة. يوافق العميل كذلك على جواز قيام البنك بشكل دوري بتجميع وإستخدام بيانات فنية ومعلومات ذات صلة، بما في ذلك لكن دون حصر، معلومات فنية عن جهاز العميل لتسهيل تحديثات الخدمات. ويجوز للبنك إستخدام هذه المعلومات لتحسين منتجاته أو تقديم خدمات أو تقنيات طالما كانت بالشكل الذي لا يحدد بشكل شخصي هوية العميل.
6. قد يتسلم العميل إشعارات من المحفظة الرقمية توضح نشاط حساب البطاقة. في حال لم يرغب العميل باستلام الإشعارات، يمكنه إيقافها ضمن إعدادات إشعارات الجهاز أو إعدادات المحفظة الرقمية.
7. يجب على العميل أن يتعاون مع البنك في جميع التحقيقات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الاحتيال أو غيرها.
8. يتحمل العميل وحده المسؤولية الكاملة عن حماية بطاقاته والمحفظة الرقمية وأي معلومات أخرى على جهازه في حالة فقدان أو بيع الجهاز إلى أي طرف أو شخص آخر.

9. في حال خرق سرية الجهاز أو رمز المرور، يكون العميل مسؤولا بشكل كامل ومنفرد عن كافة الرسوم والتكاليفوالخسائر والأضرار الناشئة عن مثل ذلك الخرق. في حال قيام العميل بالكشف عن رمز المرور عن قصد أو غير قصد، يتعين على العميل تعويض البنك عن أي عملية سداد غير مصرح بها أو رسوم أو تكاليف أو خسائر وأي معاملة تأثرت بسبب ذلك الخرق.

10. ينبغي على العميل القيام على الفور بإبلاغ البنك إذا ما جرى إختراق رمز المرور أو جرى الكشف عنه لشخص أو جهة أخرى. ويتعين على العميل أن يطالب البنك بإيقاف البطاقة بسبب مثل ذلك الكشف أو الخرق وأن يقوم بتعويض البنك عن أي خسارة أو ضرر أو رسم أو نفقة يتكبدها البنك بسبب ذلك الخرق.

11. في حال كان لدى العميل أي تساؤلات أو نزاعات أو شكاوى حول المحفظة الرقمية ، يرجى الاتصال بمزود خدمة المحفظة الرقمية باستخدام المعلومات المقدمة للعميل عن طريق المحفظة الرقمية . إذا كان لدى العميل أي تساؤلات أو نزاعات أو شكاوى حول البطاقة، يمكنه الاتصال بالبنك فوراً باستخدام الرقم المطبوع على الجزء الخلفي من البطاقة.

5. تعليق وتغيير الأحكام

يحق للبنك العربي إنهاء وتغيير هذه الأحكام والشروط في أي وقت. وفي حالة عدم موافقة العميل عليها فيلتزم بإزالة جميع بطاقات البنك العربي من المحفظة الرقمية.

يقبل العميل ويدرك بأنه يقع على عاتقه مسؤولية قراءة و استيعاب هذه الأحكام والشروط وفق ما يتم تحديثها من حين لآخر على الموقع الإلكتروني للبنك، ولا يحق له الدفع بعد إرسال إشعار له أو عدم موافقة الصريحة على تعديلات الأحكام والشروط .

6. مسؤولية البنك

إن البنك العربي لا يدير المحفظة الرقمية، وهو ليس مسؤولا عن توفير خدمة المحفظة الرقمية للعميل. البنك مسؤول فقط عن توفيرالمعلومات بشكل آمن إلى مزود المحفظة الرقمية لاتاحة استخدام البطاقة في المحفظة الرقمية. البنك ليس مسؤولا عن أي فشل في المحفظة الرقمية أو عدم القدرة على استخدام المحفظة الرقمية لأي معاملة. البنك العربي غير مسؤول عن أداء أو عدم أداء مزود المحفظة الرقمية أو أي أطراف أخرى بشأن أي اتفاقية يبرمها العميل مع مزود خدمة المحفظة الرقمية أو أي أطراف أخرى قد تؤثر على استخدام للمحفظة الرقمية.

7. المراسلات

يوافق العميل على إستلام رسائل إلكترونية وإشعارات من قبل البنك العربي فيما يتعلق ببطاقاته والمحفظة الرقمية. يوافق العميل على أنه بإمكان البنكالعربي الاتصال بالعميل عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو عن طريق الهاتف

المتنقل المعتمد على حسابه. ويلتزم العميل بتحديث بيانات الاتصال المعتمدة حال تغييرها.

9. إتفاقيات ودعم الطرف الثالث

تكون شروط الإستخدام هذه فقط بين البنك والعميل. وقد تكون خدمات الجهات الأخرى بما في ذلك شركات الاتصالات ومزود المحفظة الرقمية وغيرهم خاضعة لاتفاقيات خاصة بهم. ولن يكون البنك مسؤولا عن أمن أو دقة أو صحة أو ملاءمة أو أي عنصر آخر من محتوى أو عمل المنتجات أو الخدماتالتي يقدمه أي طرف ثالث.

تقع على عاتق العميل مسؤولية قراءة وفهم اتفاقيات الأطراف الأخرى قبل إضافة أو إستخدام البطاقة من خلال نظام المحفظة الرقمية.

لن يكون البنك العربي مسؤول عن ولا يوفر البنك أي دعم أو مساعدة لأي جهاز طرف ثالث أو برنامج أو منتجات أو خدمات أخرى، إذا كان هناك أي أمور أو أسئلة بشأن منتج أو خدمة طرف ثالث، بما في ذلك أمور تخص تشغيل الجهاز، يرجى الإتصال بالطرف الثالث المعني وفقا لإجراءات ذلك الطرف الثالث الخاصة بدعم ومساعدة عملائهم. .

10. القانون المعمول به و الاختصاص القضائي

تخضع هذه الأحكام والشروط وتفسر وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية وتختص محاكم عمان/ قصر العدل بالنظر في أي نزاع يتعلق بها أو بتفسيرها. وعلى الرغم من ذلك، يمكن للبنك العربي اللجوء الى أية محاكم او اختصاص قضائي اخر.